الإغراق والتجارة الخارجية في العراق بعد 2003

م. د. بشير علوان حمد*

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مشكلة الإغراق والتجارة الدولية في العراق للمدة2004– 2009، وتأتي أهمية البحث من جانب استفحال نوعين من الإغراق في السوق العراقي خلال الفترة، وهذان النوعان هما:–

1– إغراق السوق بالسلع الأجنبية وتهميش القطاعات الاقتصادية، وهو ما يطلق عليه بالمرض الهولندي.

2– إغراق السوق في السلع ذات المواصفات الرديئة التي لا تتطابق مع مواصفات جهاز التقييس والسيطرة النوعية فضلاً عن ظهور منتجات أخرى لا يعرف جهاز التقييس والسيطرة النوعية مواصفاتها.

أن هذا الوضع ترتب عليه تهميش القطاعات الاقتصادية وتهديد حياة المواطن هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان هذا الوضع يجلب التضخم المستورد الذي تجلبه هذه السلع الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للمستهلك خاصةً ذوي الدخل المحدود.

لقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها:–

1– تشجيع وتوسيع وزيادة مراكز بحوث المستهلك.

2– توسيع وتحديث جهاز الرقابة والسيطرة النوعية.

3– تنمية القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية إضافة إلى القطاع النفطي.

4– منع إنتاج السلع غير المعروفة.

Abstract

This research aims to study and analyze the dumping problem and international trade at the period 2004-2009 in Iraqi Market. The importance of this research comes from the appearance of two kinds of dumping in the Iraqi market during this period :-

1. **Market dumping by the foreign goods and oils appearance of the economic sectors, this phenomena called Dutch disease .**
2. **Market dumping by expired and bad goods which are not attained the standards of the control and quality institute.**

In addition to that the appearance of another products that the control and quality institute has no knowledge about their standards . This situation has an affect in disappearance of the economic sectors and threats the citizen life, from another side ,this situation brings the

* مدرس /جامعة بغداد/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

important inflation which is responsible about reduction of the real in come of the consumer , especially ,those with limited in come.

This researcher was reached to the following important recommendations:

1 - encouraging and increasing the centres of the consumer researches.
2 - expansion and modernization of the control and quality institute.
3 - Developing of the economic sectors, industrial sector, agriculture sector and oil sector.
4 – Forbiddening the production of goods with ambiguous standards .

مقدمة :

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المفتوحة والمنكشفة على الاقتصاد الدولي خصوصا بعد استفحال ظاهرة انتشار حصة عوائد النفط في الدخل القومي بعد مدة منتصف السبعينات. فاخذ هذا الاقتصاد يغور في موجات تقلبات الاقتصاد الدولي ويدفع فاتورة انخفاض عوائد النفط نتيجة انخفاض قيمة الدولار من جهة وانخفاض قيمة السلع المصدرة والمقومة بالدولار من جهة أخرى، ويضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة في الوقت الذي تخسر فيه قيمة مساهمة القطاعات في الناتج القومي عدا القطاع النفطي.

إن هذا الوضع انعكس بشكل مباشر على ظاهرة الإغراق فأصبح السوق العراقي ركيزة أساسية لتدفق السلع الأجنبية التي كانت تنافس السلع المحدودة المنتجة محلياً من زاويتين، الزاوية الأولى تتمثل بتوفر مبدأ الميزة النسبية للمنتوج الأجنبي لتصبح الارجحية للسلع الأجنبية فهي اقل كلفة، إما الزاوية الثانية فتتمثل بأفضلية جودة المنتوج الأجنبي على المنتوج الوطني.

وفي الوقت الذي استفحلت فيه ظاهرة الإغراق في السوق العراقي بدأت هذه الظاهرة تنشطر إلى إغراق من نوع آخر وهو ظاهرة إغراق السوق العراقي في السلع الأجنبية ذات المواصفات الرديئة، وكانت مدة التسعينات هي بداية شيوع هذه الظاهرة بسبب سيادة سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي. وقد تعززت هذه الظاهرة بعد سنة 2003 بسبب ضعف سياسة المنع والردع وضعف جهاز الرقابة والسيطرة النوعية. وبناء على ما تقدم أنبرى البحث على دراسة هذه الظاهرة.

منهجية البحث

مشكلة البحث :

يعد الإغراق واحدة من المشكلات التي تؤثر على ايرادات الاقتصاد العراقي من العملات الأجنبية التي تضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى من الناتج القومي وتهدد حياة المواطنين لأنها تقدم إلى المواطن السلع الرديئة.

أهمية البحث :

يبين البحث دور الإغراق في السوق العراقي وما له من آثار اقتصادية واجتماعية.

فرضية البحث:

يفترض البحث سيادة ظاهرة الإغراق في السوق العراقي.

هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة وتحليل مشكلة الاغراق والتجارة الدولية في العراق للمدة (2004-2009).

أسلوب البحث :

يستخدم البحث أسلوب التحليل النظري الاستقرائي وأسلوب تحليل البيانات الموفرة الاستدلالي ويجمع البحث بين الاسلوبين الاستقرائي والاستدلائي للبيانات المتوفرة.

السياسات التجارية

بات من المعروف إن الحكومات لا تلتزم بحرية التجارة على الرغم من المكاسب التي تحققها التجارة الدولية. ولقد برهن صناع القرار الحكوميين أنهم يتفننون في تشريع أدوات للسياسة التجارية وبأشكال مختلفة لغرض تقييد حرية تدفق السلع والخدمات.

إن أهمية القيود التجارية تتركز بالتعرفة (Tariff) وهي ضريبة (Tax) أو رسم (Duty) تفرض على السلعة التي يتم مبادلتها عند تجاوزها الحدود الوطنية لبلد معين، أما التعرفة على الاستيراد (Import Tariff) فهي الرسوم التي تفرض على السلع المستوردة، وان تعرفة الصادرات (Export Tariff) هي الرسوم التي تفرض على السلع المصدرة، والتعريفة على الاستيرادات هي أكثر أهمية من التعرفة على الصادرات، بل إن الدستور الأمريكي منع فرض رسوم على الصادرات.

فعلى سبيل المثال في مارس 2002 أوصى الرئيس الأمريكي جورج George W Bush بوش بأن تخضع التجارة الدولية للولايات المتحدة إلى الهيئة الفدرالية المستقلة Federal (jency independent) لتقصي قضية التجارة الدولية مع فرض تعريفات مختلفة عن استيراد الفولاذ أطلق عليها بتعريفة (Advalorem) (ا ي دي فالوروديم) ولمدة ثلاثة سنوات وكانت أقصى تعريفة 30% .وكان القصد من ذلك لتثبيت استقرار اقتصاد الولايات المتحدة حيث إن صناعة الفولاذ في الولايات المتحدة في طور النمو (with breath room) ويمكن توسيع تلك التعريفة على المعدات المصنوعة من الفولاذ لغرض تخفيض كلفة العمل في العملية الإنتاجية لتصل إلى 18% .وكانت معظم الاستيرادات من ألمانيا والصين حيث أثرت هذه التعريفة على المستهلك في الولايات المتحدة (cobb . International economic . p269)(1)

1- أنواع أدوات السياسة التجارية

<u>أولا: الرسوم الكمركية على الاستيراد</u>: تقسم هذه الرسوم إلى الأقسام الآتية:-

أ- الرسوم النوعية: وهي رسم استيراد تتخذ قيمة نقدية ثابتة على الوحدة العينية الواحدة من السلع المستوردة بغض النظر عن سعرها، أي مبلغ من المال مقابل كمية معينة من السلعة مثلاً 30 دولار لكل طن من السلعة.

ب- الرسوم القيمية: تجبى الرسوم القيمية بفرض نسبة مئوية ثابتة من القيمة النقدية لوحدة واحدة من السلعة، مثلاً 2% من سعر السلعة.

ت- الرسوم المركبة: وهي توليفة من الرسوم القيمية والرسوم النوعية.

يضاف إلى الرسوم أعلاه تعريفات أخرى تمثل مظاهر أخرى.

ثانيا: الرسوم التفضيلية: (أبو شرار، الاقتصاد الدولي، ص 279)(2) وهي معدلات من التعرفة التي تطبق على الواردات حسب مصدرها الجغرافي، أي إن الدولة التي تمنح معاملة تفضيلية تدفع تعرفة اقل على بضائعها المصدرة للدولة المانحة.

ثالثا: معاملة الدولة الأولى بالرعاية: كأن تتفق الدولة A بتخفيض التعريفة على الملابس المصدرة من الدولة B مقابل تخفيض الدولة B تعريفتها على الفواكه المصدرة من قبل الدولةA .

رابعا: استيراد التجهيزات من وراء الشواطئ (الحدود): تحتسب الضريبة وفق كلفتها الإجمالية في الدولتين A و B ، فإذا كانت كلفة الجزء الأول 3000 دولار مثلاً في الدولة A وكلفة الجزء الثاني المكمل 2000 دولار في الدولة B فان نسبة الضريبة 10% تحتسب على أساس مبلغ 3000+2000=5000 وليس على أساس كلفة الكل في الدولة A التي قد تكون بمقدار 8000 دولار للجزء الأول والجزء الثاني.

1.2 حجج الحماية التجارية (The arguments of trade protection)

- سياسة الحماية التجارية: يعتمد أنصار هذه السياسة على حجة حماية الصناعات الناشئة (The Infant – Industry Argument)إن هذه الحجة طورت وقدمت من قبل اقتصادي الخمسينات Hagen سنة 1958 Lews سنة 1954 ميردال سنة 1956 و prbsh 1959 واستندت إلى التشوه للاقتصاد المحلي (Demostic Distortion)

(Chacholinds international trade pp.500.501)(3) الذي يسود في الاقتصادات النامية، وفحوى هذه الحجة إن المنشآت الصناعية عندما تبدأ في إنتاج سلعة ما وفي بلد ما فإنها تتعرض إلى تكاليف مرتفعة ناتجة عن انخفاض مستوى الإنتاج الأولي الصغير الحجم أو عن نقص في البراعة والمهارة للتعامل مع التكنولوجيا أو وجود عمال غير مدربين تدريبا كافيا ويحتاج تدريبهم إلى تكاليف عالية بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية الأمر الذي يؤدي إلى أخطاء في التحسين يترتب عليها تكاليف إضافية، كما تحتاج الصناعة الناشئة في بدايتها إلى حملات إعلانية ودعائية للتعرف على إنتاجيتها على المستوى المحلي والدولي مما يزيد من تكلفة الإنتاج الأمر الذي يجعل التكلفة الحدية لهذه الصناعة عالية قياسا إلى الصناعة الأجنبية مما يجعلها غير قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، لذلك نجد انه من الضروري إن تعطى الفرصة الملائمة لكي تتمكن من الوقوف على إقدامها والوصول إلى مرحلة النضوج وعند الوصول إلى هذه النقطة يمكن إيقاف الحماية بعد اجتياز مرحلة ما قبل النضوج المتمثلة بالشروط الآتية التي حددها Sismondi و Simon (p.209 Ekelnd .History of economic) ((4):-

a. البدائية (barbaric)
b. الرعوية (pastoral)
c. الزراعة (agriculture)
d. تصنيع الزراعة (agriculture manufacture)
e. تصنيع الزراعية التجارية (manufacture commercial agriculture)

إن حجة حماية الصناعة الناشئة تأخذ بعدا عالميا وعلى المدى الطويل، فان الرفاه الاقتصادي والعالمي يتحسن بفضل الضريبة الحمائية التي تمكن الميزة النسبية الكامنة في الصناعة الناشئة من الظهور إلى حيز الوجود واستغلال أكثر للموارد الاقتصادية وهكذا يمكن زيادة الإنتاج العالمي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية العالمية.

- حجة معدل التبادل التجاري: عندما تفرض الدولة الضريبة على السلعة التي تستوردها، فان ذلك يمكنها تغيير معدل التبادل التجاري وتحقق مكسباً اكبر لكل وحدة من صادراتها عندما تكون إرباحها الناتجة عن التحسن في معدل التبادل التجاري تفوق سوء الخسارة الناتجة عن سوء استخدام الموارد الاقتصادية والنقص في حجم التجارة الدولية نتيجة الضريبة. إن حجة معدل التبادل التجاري (return of trade argument) والتي تعرف أيضا بحالة الضريبة المثالية(obtain Tariff). تعد هذه الضريبة مثالية للدولة التي تفرضها وليس لبقية العالم.

- **حجة الضريبة تخفيض البطالة الكلية (Tariff to an employment argument reduce aggregate) : نفرض إن دولة ما تعاني من البطالة في أوقات الركود، في حالة فرض الضريبة على استيراد سلعة ما فان هذا الإجراء يؤدي إلى ارتفاع سعر هذه السلعة في السوق ويتحول المستهلكون إلى شراء السلع المصنعة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية الصنع وهذا يدفع الصناعات المحلية لتوسيع إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال وتخفيض البطالة في ذلك البلد، وكذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج فزيادة في دخول عناصر الإنتاج بما في ذلك العمال وعندما يقوم هؤلاء وبقية عناصر الإنتاج بإنفاقها لتغطية احتياجاتهم يحدث ما يطلق عليه بمضاعف الدخل وكذلك اثر المعجل الذي يمثل الطلب على الإنتاجية وهو طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.**
- **حجة تقييد التجارة لغرض تنوع الإنتاج: تؤدي الحماية إلى التخصص في بضعة أنواع من الإنتاج وذلك لان التنوع يقي الدولة من إخطار الهزات الاقتصادية التي تزعزع الاحتياطي من العملة الصعبة.**
- **حجة مقاومة الإغراق (Antidumping Argument) : الإغراق هو سياسة بيع الإنتاج من قبل الشركة في الأسواق الخارجية بسعر اقل من سعر البيع في الأسواق المحلية، ويعد الإغراق (Dumping) شكل من إشكال التمييز السعري بين الأسواق المحلية والأسواق الدولية وهذه السياسة تهدد المنتج المحلي بسبب انخفاض أسعار السلع المستوردة، وحجة مقاومة الإغراق هي إن هذه السياسة التمييزية غير عادلة يجب مقاومتها بفرض رسوم يطلق عليها رسوم مقاومة الإغراق. وعموما هنالك ثلاثة أنواع من الإغراق هي:-**
  - **a. الإغراق الدائم (persistent Dumping) : بموجب هذا النوع من الإغراق يبيع المنتج بسعر محدد داخل بلده وبسعر منخفض في الأسواق الخارجية، وهذا النوع من الإغراق القائم على التمييز السعري يضر بالمستهلك في بلد المنتج ويضر بالصناعات الناشئة في البلد المستورد.**
  - **b. الإغراق المتقطع الحدوث (Sporadic Dumping): يطلق على هذا النوع من الإغراق أيضا العرضي أو المؤقت، حيث يبيع المنتج المخزون أو الإنتاج الفائض من السلعة في الأسواق الخارجية دفعة واحدة أو على شكل دفعات كبيرة بأسعار منخفضة، يضر هذا النوع من الإغراق بأسعار السلع المنتجة محليا لذلك يعالج بفرض ضريبة على السلع المستوردة لغرض مواجهة المصدر الأجنبي.**
  - **c. الإغراق الشرس (predatory Dumping): يطلق على هذا النوع من الإغراق بالمدمر، حيث يقوم المنتج ببيع سلعة في الأسواق الخارجية بهدف القضاء على جميع أنواع المنافسات الدولية والمحلية لكي يقضي على الصناعة الناشئة.**
  - **d. لإغراق في السلع الرديئة والتالفة (Dumping by bad goods and expire goods): يعد هذا الإغراق من الأنواع السائدة في الدول النامية ومنها العراق، حيث يقدم المنتج السلع ذات المواصفات الرديئة والتالفة وبأسعار زهيدة في ظل غياب أجهزة الرقابة والسيطرة النوعية وفي ظل فساد أجهزة الاستيراد والرقابة والسيطرة النوعية في البلدان النامية.**
- **حجة العمل الرخيص (cheap labor argument): هذه الحجة تقوم على أساس منع استيراد السلع الصناعية من الدول النامية التي تستخدم نمط الإنتاج كثيف العمل مثل صناعة الملابس وغيرها، حيث يتقاضى العامل في الدول النامية أجرة اقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة لذلك تكون كلفة الإنتاج في العالم النامي اقل من كلفة الإنتاج في العالم المتقدم فإذا لم تفرض الحماية فان صناعة الدول النامية ستغزو الأسواق في الدول الصناعية.**

- **حجة إصلاح الميزان التجاري (argument of tariff to improve the balance of trade): إن حجة فرض الضريبة ستؤدي إلى خفض الواردات من السلع ومع افتراض بقاء الصادرات ثابتة بدون تغير فان قيمة الصادرات ستصبح اكبر من قيمة الواردات فيتحقق فائض في الميزان التجاري.**
- **حجة الإيرادات الحكومية (government revenue argument) : في البلدان تعاني الحكومة من شحة الإيرادات وعدم تنوعها، ففرض الضرائب على الاستيرادات تعد وسيلة ذات حدين، الحد الأول يتمثل بتحديد مقدار كمية الاستيرادات من خلال فرض التعريفة والحد الثاني يتمثل في تحقيق مصدر إيرادي للحكومة خاصة إذا كانت السلعة ذات طلب عالٍ.**

1.3 سياسة حرية التجارة (Policy of free trade):

يعتمد أنصار هذه الحجة على إن حرية التجارة تؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي، والحجة الثانية هي تخفيض أسعار السلع والثالثة التقدم التكنولوجي والحجة الرابعة تضييق الخناق التام على الاحتكار. (أبو شرار، مصدر سابق ص357)(5)
ويقدم انصار سياسة حرية التجارة المبررات التالية :-

أولا: زيادة الرفاهية الاجتماعية:

إن المعارضين لسياسة الحماية التجارية يعتقدون إن المتشددين في تطبيق سياسة الحماية التجارية هم مجموعات وأشخاص يؤثرون في صناعة القرار للسياسة، يشعرون دائما بان مصلحتهم في الحماية تحقيق مكاسب كبيرة يسخرونها إذا ما تم تطبيق سياسة الحماية التجارية، حتى إذا كانت المكاسب تؤدي إلى خسارة البلد نتيجة عدم وجود التجارة الحرة، كذلك حتى إذا فقد البلد جزء من رفاهيته في ظل غياب التجارة الحرة. ويستخدم هؤلاء ما يطلق عليه المنافع الشخصية وكأسلوب للوصول إلى السياسة التجارية (The self Infernt Approache to trade policy) (cobb international economic p.346) (6) وان ابسط نموذج للتجارة على المستوى الإقليمي يحقق انخفاضا في الأسعار النسبية وبالتالي انخفاضا في المستوى العام للأسعار.(Dominik .microeconomic p.37)(7) فإذا افترضنا إن هنالك انخفاضا واقع في كلفة النقل وتوفر شروط تجارة حرة على المستوى الإقليمي التجارة ستوفر الفرصة للبلد الذي تكون فيه السلعة مرتفعة السعر لأنه يسد العجز في العرض من السلعة وينخفض السعر إلى مستوى السعر الدولي بعد انتقال الفائض من عرض السلعة إلى البلد الذي فيه العجز.والشكل رقم (1) يوضح تلك الحالة ويفترض وجود دولتين هما (A) و (B) الدولة (A) هنالك فائض في إنتاج السلعة وفي الدولة (B) هنالك عجز في إنتاج السلعة .

ومن خلال حرية التجارة تستفيد الدولة B من فائض الدولة A وتستورد الكمية الفائضة، ويصبح السعر فيها بمقدار (2) وهو سعر السوق الدولي. وعادةً في سوق المنافسة يقسم الفائض بين المنتج والمستهلك بالتساوي عند سعر التوازن . وكما موضح في الشكل رقم (2) في السوق فالمثلث ACPيمثل فائض المستهلك والمثلث APD يمثل فائض المنتج وهما متساويان عندما يكون سعر السوق هو p وهو سعر التوازن فارتفاع السعر عن p قطع من فائض المستهلك وانخفاض السعر عن p هو قطع من فائض المنتج ولصالح فائض المستهلك.

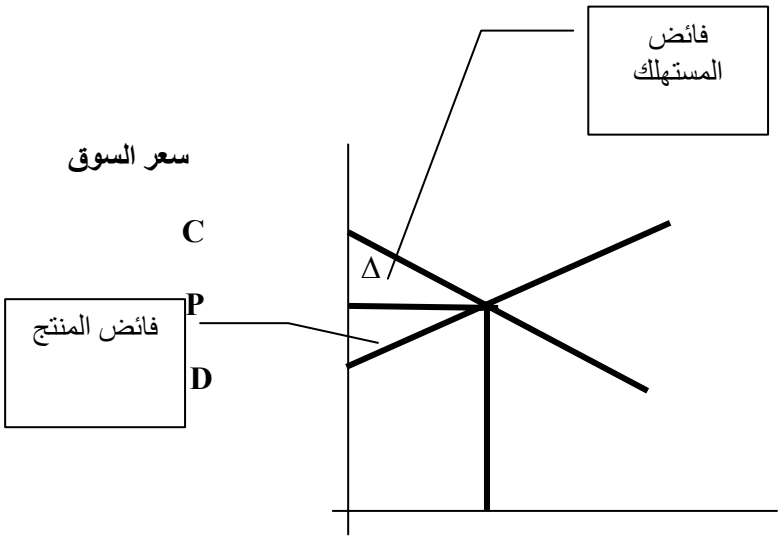

شكل رقم (2)

Resource: (Dominik, Salvoter, "Micro Economic" C.Oxford university press oxford .2003.p 292)

في الشكل رقم (3) سعر السلعة قبل فرض التعريفة 100 وحدة نقدية فان السعر سوف يرتفع إلى 200 وحدة نقدية بعد فرض التعريفة في الدولة المستوردة.

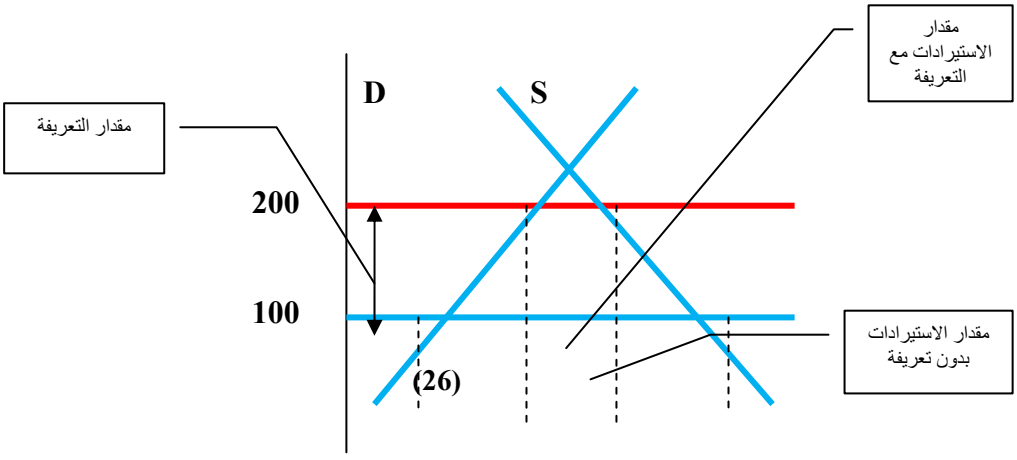

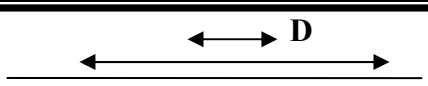

شكل رقم (3)

Resource: Parkin, Micael .macroeconomic .Addison –weley .new York fifth edition .2000, 459.

إن انعكاس التعريفة على سوق الدولة المستوردة سيكون كالآتي، إن مقدار الاستيرادات قبل التعريفة بمقدار المسافة Q1 Q4 وان مقدار الطلب في السوق Q4 Oوان السعر 100 وحدة نقدية ويكون الرفاه الاجتماعي قد حقق النهاية العظمى، إما عند فرض التعريفة فان السعر سيرتفع إلى 200 وحدة نقدية وان مقدار الاستيرادات سينخفض إلى Q3 فيصبح بمقدار المسافة Q2 Q3 وان مقدار التعريفة 100 وحدة نقدية وسينخفض الرفاه الاجتماعي. ولكي نتقصى الربح والخسارة فان الشكل رقم (4) يوضح ذلك :

إن مقدار الخسارة بمساحة المثلث FGB وهي مقدار يفقده المجتمع من رفاهية ومقدار العائد أو الإيراد الناتج عن التعريفة مساحة المستطيل FCAB ويمثل زيادة في الإيرادات الحكومية إما مقدار الزيادة في التكاليف الفرصية هي مساحة المثلث CDA بافتراض إن هنالك مقدار من الموارد يمكن استغلالها، إما عائد الإنتاج المحلي بمساحة شبة المنحرف P_1 P $_2$DA وكذلك Stockman introduction to economic Parken microeconomic p.459) pp.1057 ,1077)(8)

ثانياً: مبرر زيادة المعروض السلعي من السلع والخدمات:

إن حرية التجارة توفر معروضاً سلعيا كافيا يسد العجز في العرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد التي تعاني من ضعف الجهاز الإنتاجي (الدول النامية) وتؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى حرية التجارة توفر للصناعات المحلية مواد أولية وخدمات وخبرات لا تتوفر في ظل قيود التجارة، الأمر الذي يؤدي إلى خفض كلف الإنتاج وكلف الخدمات.

ثالثاً: مبررتوفير احدث التقنيات والتكنولوجية الجديدة:

إن حرية التجارة توفر للبلدان إدخال احدث التقنيات وبأسعار اقل كلفة من أسعارها عند وضع القيود على التجارة الأمر الذي يؤدي إلى توسيع القاعدة التكنولوجية في البلد المستورد (colander. macroeconomic p.433)(9)

رابعا: مبرر إضعاف قوة الاحتكار المحلي:

بعد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى القطر يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية يستطيعون زيادة الإنتاج وخفض الأسعار على المستوى المحلي وبذلك تمارس التجارة الدولية نشاطا يتخذ شكلا معاديا لسياسة احلال الواردات .

خامسا : مبرر تضاعف المكاسب بين الإطراف المتبادلة:

كان الاعتقاد السائد منذ قرن بان التجارة الدولية الحرة هي مجرد زيادة في ارتفاع الأسعار بين الإطراف المتبادلة (Mutual gains from trade) وإنها مجرد قطر يربح وقطر آخر يخسر لكن الحقيقة إن التجارة الدولية الحرة تزيد مكاسب كل الأقطار ليس من خلال زيادة السلع والخدمات فقط وإنما من خلال زيادة المكاسب المادية وتحسن أذواق المستهلكين بشكل أفضل (Blinder macroeconomic p.377)(10)

سادسا : مبرر تحقيق وفورات وثروات اقتصادية:

ان التجارة تسمح للشركات الأجنبية بالدخول في صناعة معينة والغرض من ذلك تتمكن من تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية وذلك بسبب اتساع حجم الأسواق لهذه الصناعة .

سابعا : مبرر زيادة حصيلة الضرائب :

تتمكن الدولة التي تتعامل بالتجارة فرض الضرائب على الشركات التجارية والصناعية التي تحقق الإرباح والدخول على أرضها مما الذي يؤدي إلى اتساع وزيادة حصيلة الضرائب في ذلك البلد .

II واقع الاقتصاد العراقي

عاش الاقتصاد مراحل مختلفة عكست تطور الاقتصاد العراقي فكان اقتصاد يعتمد على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي ومساهمة بعض الصناعات التقليدية وصناعة النسيج والسكائر والصناعة التحويلية في الناتج القومي خلال مدة الخمسينات والستينات والسبعينات بالإضافة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على اعتبار أن هذا القطاع كان قطاعا يرتبط بالاستثمارات الأجنبية للشركات النفطية المرتبطة بالسوق العالمية وعلى سبيل المثال كان معدل نمو قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بمقدار 6.6 % للمدة 1953- 1969 و5.9 % للمدة 1964- 1969 (11) (الإطار التفصيلي المبدئي لخطة التنمية الاقتصادية 1970 - 1974 ص130)

وتشير المؤشرات في تلك المدة إلى انتشار الاقتصاد النقدي وتوفر المناخ الملائم للإنتاج السلعي وتطوره , وعلى الأخص الإنتاج الزراعي وكان من شأن هذه الزيادة المطردة في الإنتاج الزراعي إن تزايدت صادرات العراق من المواد الزراعية إلى العالم الخارجي مما أدى بدوره الى ارتفاع متزايد في حصيلة الصادرات وبالتالي فيما ينفق على الاستيرادات والجدير بالإشارة هنا إلى إن الدور البارز للقطاع النفطي بدأ يظهر في أوائل الخمسينات وبدأ يستحوذ على نسبة جيدة في تكوين الدخل القومي حيث كانت نسبة مساهمته 25.9% في سنة 1958 مقابل 21% عام 1969

(المصدر السابق ص188)(12) إلا إن هذا الحال لم يستمر في بداية السبعينات حيث غير تأميم النفط. شكل واتجاهات القطاعات الاقتصادية وانعكس الأمر على ميزان المدفوعات.

III ظاهرة إغراق السوق في السلع الأجنبية

تشير التقديرات المتوفرة عن العلاقة بين الاستيرادات والدخل البترولي للمدة 1970- 1976 للعراق وأقطار الخليج العربي إلى ضعف الطاقة الإنتاجية لامتصاص العوائد النفطية وقد أظهرت التقديرات إن زيادة الدخل النفطي في العراق للمدة المشار إليها أعلاه بمقدار دولار واحد يؤدي إلى استيراد قيمته 0.50 دولار وان مستوردات الغذاء تشكل 20% من الاستيرادات (توصيات وبحوث الدورة لإبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج 244)(13)

ورغم هذا الحال كان العراق في تلك المدة يحتل مكان الصدارة في الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة وكانت مشكلة المياه تظهر أمام إمكانية استغلال كل الأراضي الزراعية ويضاف إلى تلك العوامل التي شكلت عبئا على مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ظهور وبروز دور القطاع النفطي في الاقتصاد وتوفيره الريع الذي غير شكل القطاعات وشكل العمالة وتوزيعها في الاقتصاد العراقي فأثرت عوائد النفط بشكل غير اعتيادي بإشكال الدعم غير العقلاني للزراعة وتزايدت تكاليف الإنتاج نتيجة تدخل الدولة في إشكال الملكية وهجرة الكثير من أبناء الريف إلى العمل في الصناعات الخدمية الحكومية وقطاع البناء والتشييد في المدن، فعلى سبيل المثال تضاعفت تقريبا نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج القومي للمدة 1970 – 1975 وكانت هذه النسبة 32% - 37.3%-29.7% -33.7%-36.1%-60.4% على التوالي (المصدر السابق ص290)(14) وكانت في تلك المدة الصناعة وخاصة(التحويلية) كنشاط إنتاجي تتمتع بارتباطات امامية وخلفية بالمقارنة بأوجه النشاط الاقتصادي الأخرى الزراعة خاصة في العراق , حيث يضعف الدور الذي يمارسه إعادة تصدير السلع ومن ثم يعطي مجالا للاعتقاد بأهمية الدور الذي تؤديه حركة تبادل السلع داخل القطاعات والفروع الصناعية المختلفة للاقتصاد العراقي .

أن ظاهرة انحسار مساهمة القطاعات الاقتصادية تعززت في المدة الواقعة ما بعد منتصف السبعينات وقد اغرق السوق العراقي في السلع الأجنبية البديلة سواء كانت صناعية وزراعية إلا أن انكشاف السوق العراقية للتجارة الدولية لم يكن مطلقا بسبب ايدلوجية النظام الاقتصادي التي تحدد المنتج والمستهلك في السوق بقيود لا تسمح بحرية التجارة المطلقة .

اختلف الوضع في عقد الثمانينات عندما استنفذت الحرب الريعية مع إيران عوائد النفط دونما توافر قدرة كافية على تمويل الحرب في وقت عاشت فيه أسواق النفط مدة ركود طويل عبر تلك الحقبة (صالح, الريع النفطي ص9)(15) . وانغماس البلاد بالاقتراض والاستدانه من دول الجوار وكانت هذه الحرب مفتاحا لحرب ثانية دمرت منظومة الإنتاج النفطي في العراق .

لقد دخل الاقتصاد العراقي في فترة حصار أصبح فيها الاعتماد على منتجات القطاع الزراعي أمرا واقعا لتعويض الريع النفطي الذي كانت تحققه الدولة لسد نفقاتها واستطاع النظام الاقتصادي إن يسد الاحتياجات المحلية بصناعات محلية بديلة عن المنتجات الصناعية المستوردة بمنتجات ذات نوعيات رديئة المواصفات مع استيراد جزء يسير من السلع الصناعية والأدوات الاحتياطية عن طريق الأسلوب الاقتصادي <u>الاستيراد بدون تحويل خارجي</u> لغرض سد العجز في السوق المحلي ومؤشرات الجدول رقم (1) وجدول رقم (2) يوضحان الصورة

جدول رقم (1)

السنة	الصادرات (ألف)	الاستيرادات (آلف)	الإنتاج الزراعي في العراق (م)	الإنتاج الصناعي في العراق (م)	الناتج القومي (م)
1991	35056	186358			
1992	15049	206193			
1993	14214	415034			
1994	12664	276499			
1995	16942	282884			
1996	35013	231592			
1997	36670	184809			15013422,3
1998	69383	247368			31381048,5
1999	103728	432273			46634634,8
2000	83057	721396			367265007
2001	93937	1364991			34677722,5
2002	63330	1328024	3512658,6	624346,2	25728748,6
2003		350911	2486865,5	3037242	
2004	36222		3539377,3	7709330	41800134,7
2005	34097		4248761,2	1220936,5	56780212,0
2006	49781358		556898,7	1473218,3	854431538,8

المصدر:- المجموع الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات 2007 (ص356 و ص373 وص371)

جدول رقم (2)

السنة	نسبة الصادرات إلى الناتج القومي	نسبة الاستيرادات إلى الناتج القومي	نسبة الإنتاج الزراعي إلى الناتج القومي	نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج القومي
1998	0,00000462	0,00001647		
1999	0,0000033	0,00001377		
2000	0,000001781	0,00001546		
2001	0,000002557	0,000037166		
2002	0,000001826	0,000038296	0,101294385	0,018004244
2003		0,00001363	0,096657071	0,011804857
2004	0,0000008665		0,084673825	0,018443313
2005	0,0000006005		0,074828202	0,021502852

2006	0,0005827		0,065186531	0,017244431

المصدر:- الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

جدول رقم (3)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد ا الانموذجات المطابقة	694	1045	1042	670	849	949
عدد الانموذجات غير المطابقة	161	257	218	276	406	309
عدد الانموذجات الأخرى	23	9	20	14	39	48
مجمـــوع أعـــداد الانموذجـــات المفحوصة	878	1311	1280	960	1294	1306

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية . البيانات غير منشورة أرسلت إلى الباحث شخصيا بموجب كتاب دائرة الخدمات الفنية قسم التخطيط والتطوير العدد 1235 بتأريخ 2010/2/28

ملاحظة : الانموذجات الأخرى تعد مفحوصة تكون نسبة تتطابقها لا تصل إلى مستوى النماذج المطابقة وهي ليست رديئة إلى مستوى الانموذجات غير المطابقة لذلك وضعت في حقل خاص بها وأعداد لا تشكل نسبة كبيرة على الانموذجات المفحوصة.

جدول رقم (4)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النماذج غير المطابقة إلى المطابقة	0,23	0,24	0,20	0,41	0,478	0,325
نسبة النماذج غير المطابقة إلى الكل	18	0196	0,170	0,287	0,313	0,236
نسبة النماذج الأخرى إلى المطابقة	0,033	0,0086	0,019	0,02	0,045	0,050
نسبة النماذج الأخر إلى المجموع الكلي	0,026	0,006	0,015	0,014	0,030	0,036

وإذا لاحظنا مؤشرات الجدول نلاحظ القطاع الزراعي والصناعي في تدهور قيم الصادرات بسبب مساهمة الناتج القومي في الفترة 1998-2006 وهي المدة المتاحة من البيانات كما تشير الأرقام المطلقة لاستيرادات ونسب الاستيرادات إلى الناتج القومي للفترة 1998 – 2003 وهي الفترة المتاحة من البيانات إلى تدني هذه الأرقام بسبب قيود الحصار الاقتصادي .

والاهم من ذلك أن الجدول رقم (1) وجدول رقم (2) يشيران إلى تدني القيم المطلقة للإنتاج الزراعي وتدهور نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي لفترة 2003 – 2006 وهي الفترة المتاحة من البيانات حيث بدأت بنسبة 5.15% في سنة 2002 وانتهت بنسبة 0.06% وهي نسبة ضعيفة جدا مما يعني إغراق السوق العراقي بالسلع الزراعية و الأجنبية لهذه المدة مما يشكل عبئا على ميزان المدفوعات وما ينعكس من ذلك من اثر على قيمة الدينار العراقي أو ينعكس أيضا هذا الأثر على حصيلة العملات الصعبة التي يحققها القطاع النفطي. و استطاع العراق إن يحصل على أكثر 600 مليار دولار لفترة 2003 – 2009 لكنه لم يحتفظ ألا باحتياطي يسير من

العملة الصعبة بسبب تزايد نفقات الدولة وانكشاف الاقتصاد العراقي للسوق العالمية نتيجة عجز عرض السلع والخدمات الزراعية أما فيما يخص الإنتاج الصناعي لمدة 2002 – 2006 وهي المدة المتاحة من البيانات فقد حافظت الأرقام المطلقة لهذا القطاع وبسبب مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي على المساهمة الصغيرة والمحدودة والقراءة البسيطة والتحليل لدور القطاع الزراعي والصناعي يظهر انكشاف السوق العراقي و اغراقه بجميع أنواع السلع الأمر الذي يعكس تقلبات الأسعار الدولية وارتفاعها على طلب المستهلك وعلى نسب التضخم وعلى التدني المستمر للدخل الحقيقي للمواطن العراقي بشكل عام وعلى ذوي الدخل المحدود بشكل خاص كما يعكس هذا الانكشاف عدم قدرة خطوط الدفاع لحماية المستهلك على مواجهة هذا الوضع المتردي وان وجدت مثل هذه الخطوط في المنظمات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وفي ظل هذه الظروف المتردية للقطاعات الاقتصادية فان السياسات الاقتصادية وضعت تحت طائل اختبار اقل الأسعار المعروضة في السوق بغض النظر عن جودة السلعة قبل التعامل مع المنشأة

وعند الانتقال إلى جدول رقم (3) يتضح باب المخاطر حيث يظهر الجانب الذي يهدد حياة المواطن العراقي ويظهر الإغراق الأكثر خطورة وهو إغراق السوق في السلع الرديئة والسلع التالفة فيبدأ ناقوس الخطر يدق ويرن بأعلى صوته وحسب ما ورد من بيانات جهاز التقييس والسيطرة النوعية يلاحظ تزايد وتضاعف عدد النماذج من السلع المفحوصة وغير المطابقة وكانت النماذج المطابقة في سنة 2004 بمقدار 694 والنماذج غير المطابقة بمقدار 161 نموذج وتضاعف العدد تقريبا فأصبحت النماذج المطابقة 1045 نموذجا والنماذج غير المطابقة أصبحت 257 نموذجا وفي سنة 2006 كانت النماذج المطابقة بمقدار 1042 نموذجا وغير المطابقة بمقدار 218 نموذجا اي ان الأرقام المطلقة متقاربة تقريبا ألا أن النماذج المطابقة في سنة 2007 انخفضت لتصبح 670 أما غير المطابقة زادت بشكل طفيف لتصبح 276 في سنة 2008 زادت النماذج المطابقة وأصبحت بمقدار 849 لكن النماذج غير المطابقة تضاعف تقريبا لتصبح بمقدار 406 نموذجا مما يعكس تدهور نوعية العرض السلعي في السوق العراقي وكانت سنة 2009 قد سجلت 949 نموذجا مطابقا وهو ارتفاع طفيف في حين أن النماذج غير المطابقة انخفضت أيضا بمقدار 25 % تقريبا مما لم يفحص كان أعظم .

وتشكل كل النماذج الأخرى أعدادا متزايدة في السوق العراقي وتضاعفت تقريبا بين سنة 2004 وسنة 2009 وهي نماذج منتجة محلية ولا يعرف جهاز التقييس والسيطرة النوعية مدى مطابقاتها وعدم مطابقاتها لجهله بتراكيب ومواصفات هذه السلع المنتجة وهذا اخطر من تلك التي معروفة المواصفات وغير مطابقة لأنها يمكن تفاديها بإجراءات الردع القانونية .

والجدول رقم (4) يبين نسبة النماذج غير المطابقة إلى نماذج مطابقة ونسبة النماذج غير المطابقة إلى مجموع الكلي لنماذج ونسبة النماذج الأخرى إلى المطابقة ونسبة النماذج الأخرى إلى المجموع الكلي للنماذج بدأت فترة 2004 – 2009 بنسبة 23% , 20% ,41% ,47% على التوالي وانتهت ب 32% في سنة 2009 مما يدل الاتجاه التصاعدي بنسبة النماذج غير المطابقة إلى النماذج غير المطابقة وقد يكون انخفاض هذه النسبة في سنة 2009 تحديد الإنفاق الحكومي في تخفيض قائمة استيرادات الكثير من السلع .

أما بالنسبة إلى نسبة النماذج غير المطابقة لفترة 2004 – 2009 مجموع النماذج الكلية فهي أيضا في الاتجاه التصاعدي تقريب وبالشكل 18% ,19% ,17% ,28% ,31% ,23% على التوالي وبعد سنة 2006 وسنة 2009 استثنائية حيث سنة 2006 شكلت زيادة عدد النماذج المطابقة وزيادة في النماذج الأخرى مما انعكس ذلك على هذه النسبة. أما بالنسبة إلى سنة 2009 فان الزيادة في النماذج المطابقة والنماذج الأخر و انعكس أيضا على انخفاض هذه النسبة .

وتشير نسبة النماذج الأخرى إلى المطابقة اتجاها تصاعديا لفترة 2004- 2009 وكانت 0.033% , 0.0086% , 0.019% ,0.02% ,0.45% ,0.050% وهذا الاتجاه يشكل خطورة كبيرة لان النموذج المعروف أرحم من النموذج غير المعروف ويصح نفس الكلام على نسبة النماذج الأخرى إلى المجموع الكلي من النماذج التي كانت لفترة 2004 – 2009 0.026% , 0.0066% , 0.015% ,0.014% ,0.030% على التوالي .

الاستنتاجات

1. أن الرسوم النوعية تكون أداة محدودة الفعالية لتحديد الاستيرادات في العراق بسبب عجز عرض السلع في العراق .
2. أن الرسوم القيمية يمكن أن تكون ذات فعالية في تحديد استيرادات السلع من العالم الخارجي
3. أن الرسوم المركبة يمكن أن تكون ذات اثر فعال في تحديد نوع وكمية السلع الواردة إلى العراق.
4. أن دخول العراق بعد سنة 2003 في اتفاقيات الحرة اضعف كل أنواع سياسة الحماية وميزاتها التي قد تعود على الاقتصاد العراقي بالفوائد .
5. أن الإغراق الذي اجتاح السوق العراقي كان بسبب اعتماد العراق على الريع النفطي بسبب الحصار الشامل الذي فرض على العراق خلال فترة التسعينات و الحروب المتلاحقة والتي دمرت القطاعات الاقتصادية وأفقدت القوى العاملة التي كانت تنتج في هذه القطاعات .
6. أن السوق العراقي تعرض إلى نوعين من الإغراق الاغراق تمثل باجتياح السوق السلع الاجنبية التي لها قدرة على ازاحة المنتجات المحلية وتهميش القطاعات المنتجة لها اما النوع الثاني من الاغراق فتمثل باجتياح السوق العراقية بسلع رديئة ذات مواصفات سيئة جدا بسبب اتباع سياسة الاستيراد بدون تحويل وضعف الرقابة والسيطرة النوعية على المستوردات
7. لم يحقق العراق والاقتصاد العراقي الاستفادة من مبدأ زيادة الرفاهية من خلال الانفتاح على التجارة بسبب ارتفاع تكاليف نقل البضائع بين العراق والعالم الخارجي الناتج الظروف الأمنية السيئة .
8. ليس للاقتصاد العراقي الإمكانية لإتباع سياسة حماية الصناعة الناشئة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في العراق .
9. حقق الاقتصاد العراقي مبدأ الاستفادة من زيادة المعروض السلع والخدمي الأجنبي خلال فترة ما بعد 2003 استنادا إلى زيادة عوائد النفط .
10. بدأت ظاهرة زيادة إنتاج السلع غير معروفة المواصفات في السوق العراقي خلال ما بعد فترة 2003 بحجة سياسة تشجع أحلال الواردات .
11. لقد ضيع الاقتصاد العراقي الفرص التأريخية لإصلاح القطاع ومنظومة الري والبزل بحيث لم يستفد من عائدات النفط في كل الحقب الزمنية المتلاحقة سواء في السبعينات وما بعد سنة 2003 .
12. لم يستفد الاقتصاد العراقي من بقايا القطاع الصناعي لتطوير وإعادة هيكله الصناعي من خلال توظيف فوائض عائدات النفط .
13. تميزت الحقبة الزمنية المتلاحقة بضعف أجهزة الرقابة والسيطرة النوعية وقلة اجهزة حماية المستهلك من تأثير إغراق التجارة الخارجية التي تحمي المستهلك من التضخم المستورد ومن استيراد السلع الرديئة ومن إنتاج سلع غير معروفة .

التوصيات

1. يمكن استخدام الرسوم النوعية لتحديد الكميات من السلع المستوردة التي قد تكون فائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي لغرض تقليص العجز في ميزان المدفوعات للحد من تأثير التجارة أو الإغراق على السوق و المستهلك .
2. يجب استخدام الرسوم القيمة والمركبة لتحديد الكميات والنوعيات المستوردة التي أدت إلى تفاقم تأثير التجارة الخارجية على السوق العراقي وعلى المستهلك العراقي .
3. على متخذي قرارات السياسة التجارية الاستفادة من ميزات الرسوم التفصيلية مع الدول الإقليمية لحد من تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد العراقي والحد من اثر التضخم المستورد والإغراق في السوق العراقي .

4. على متخذي قرارات السياسة التجارية الاستفادة من ميزات معاملات الدولة الأولى بالرعاية لغرض تنمية القطاعات الاقتصادية الممكن تطويرها خاصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع النفطي .
5. أن سياسة الانفتاح التام يجب أن تحدد وتغير بسياسة جديدة على الاقتصاد العالمي مختلفة تجمع بين الحماية لمنتجات معينة والانفتاح على سلع أخرى لا يمكن أن يوفرها الاقتصاد العراقي .
6. يجب الدخول بصناعات تتكامل مع الصناعات الدولية المشهورة والمتميزة لكي يتمكن الاقتصاد العراقي الاستفادة من التقدم التكنولوجي ومن دور الشركات في الاستحواذ على السوق الدولي لان نموذج الصناعة الناشئة ليس له أمكانية للتطور في ظل التنافس الدولي الكبير ألا في الصناعات والمنتوجات الزراعي ذات الموارد النادرة والمتوفرة في العراق فقط وبعض الدول .
7. يجب الاقتصار فقط في الاستفادة من مبدأ زيادة الرفاهية الاجتماعية مع الدول الإقليمية المجاورة وبقية الدول فقط على السلع الضرورية لحين تنمية القطاع الزراعي الصناعي وبقية القطاعات التي توفر السلع والخدمات .
8. أن مقاومة الإغراق يجب أن يكون هدف السياسة الاقتصادية وبالأخص يجب أن يكون هذا الهدف ماثلا أمام متخذي القرارات السياسية التجارية لان يتنافى مع المستقبل الاقتصادي على المستوى الدولي والمحلي .
9. يجب تنمية القطاع الصناعي وبالتعاون مع الجهات الدولية وبالاستفادة من الخبرات وهياكل الصناعات المتبقية في الاقتصاد العراقي لحد من تأثير الإغراق والتجارة الدولية على الاقتصاد العراقي .
10. يجب تنمية القطاع الزراعي وبالتعاون الدولي والاستفادة من طرق الإرواء الحديثة ذات الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .
11. تشجيع وتوسيع واستحداث مراكز بحوث السوق وحماية المستهلك .
12. توسيع وتحديث جهاز الرقابة والسيطرة النوعية .
13. منع إنتاج السلع غير المعروفة المواصفات من قبل أجهزة الرقابة والسيطرة النوعية .
14. توسيع وتفعيل شبكات الحماية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي تكافح الإغراق بكل أنواعه .

المصادر

الكتب:

1. أبو شرار علي عبد الفتاح . الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2007 .

البحوث:

1. صالح، مظهر محمد، "الريع النفطي والنمط الأسيوي للإنتاج"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول السياسات النفطية : أفاق للمراجعة، المنعقد في باريس خلال المدة 26 – 27 شباط 2008 برعاية بيت العلوم الاجتماعية .
2. توصيات الندوة العلمية لإبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي بغداد 25 – 27 شباط 1980 .

النشرات

1- المجموع الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون (ص356 و ص373 وص371)
2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية . البيانات غير منشورة أرسلت إلى الباحث شخصيا بموجب كتاب دائرة الخدمات الفنية قسم التخطيط والتطوير العدد 1235 بتأريخ 2010/2/28
3- الجمهورية العراقية . وزارة التخطيط الإطار التفصيلي المبدئي لخطة التنمية القومية 1970 – 1974 تحليل الاقتصاد العراقي حتى سنة الأساس 1969 .

The reference

1- Appleyard /Fifld/Cobb .International economic . Mcjrew .hill .New York . fifth edition.2006
2- William J.Baumol Alan s.Blinder . Macroeconomic principles and policy .New York .seven Edition 2000 press the drden .
3- Miliades chacholiads .international trade theory and policy . Mcjrew.hilkojakusha Ltd .London.1978
4- David c.colander . Macroeconomic.Mcjraw hill .sixth edition .newyork
5- Dominik, Salvoter, "Micro Economic" C.Oxford university press oxford .2003.
6- Robert B.Ekleund Jr/Robert F.hebert - History of economic theory and method . Mcjraw Hil company Japan 1983.
7- Parkin, Micael .macroeconomic .Addison –weley .new York fifth edition .2000.
8- Alance.stockman .economic .introduction .drden press New York 2006.

.....

.....

.....